رأس المال الاجتماعي الأردني:
ما هو مستوى الثقة في مؤسساتنا ولماذا؟

كانون الثاني ٢٠١٨

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4
المقدمة 7
رأس المال الاجتماعي في الأردن: ما هو مستوى الثقة؟ 9
مؤسسة "مؤشر القيم العالمية: الخصائص الديموغرافية للمستجيبين 9
ثقة الأردنيين في المؤسسات 11
الثقة في القوات المسلحة والشرطة 12
الثقة في الحكومة 13
الثقة في الدوائر الحكومية 14
الثقة في المحاكم 15
الثقة في البرلمان 15
الثقة في الأحزاب السياسية 16
الثقة في الصحافة 17
الثقة في البنوك 18
العوامل المؤثرة على الثقة في المؤسسات الأردنية 19
أبعاد الثقة في المؤسسات الأردنية 20
المراجع 21
ملحق أ 22

"رأس المال الاجتماعي هو مصطلح اجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية. وقد عرَّف كولمان رأس المال الاجتماعي على خلاف صور رأس المال الأخرى، فهو لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما يوجد في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويتشكل من الالتزامات والتوقعات فيما بين الأفراد وإمكانية الحصول على المعلومات والمنافع"

1. الملخص التنفيذي

تولي معظم الدول اهتماماً واضحاً لكل من رأس المال البشري والمالي لما لهما من تأثير مباشر على تحقيق أداء اقتصادي مميز. الا أن قليلا منهم من يولي أهمية لرأس المال الاجتماعي والذي لا يقل أهمية في دوره وتأثيره على الأداء الاقتصادي والنمو والتنمية. وبالرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي الا أن العديد من الدول تغفل عن هذا العامل المهم ولا تعطيه الاهتمام اللازم، وبالتالي تغفل عن تنميته وزيادته بالرغم من انه يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر الى زيادة راس المال البشري والمالي في الدولة.

ولم تتطرق الأدبيات الاقتصادية إلا حديثاً لمفهوم رأس المال الاجتماعي أو كيفية قياسه، ففي بداية التسعينيات، بدأ مفهوم "رأس المال الاجتماعي" بجذب الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين الأكاديميين، ومراكز الفكر، وكذلك المنظمات الدولية بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويعود هذا الاهتمام إلى أهمية رأس المال الاجتماعي في عملية النمو الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لرأس المال الاجتماعي، فإن البنك الدولي (2011) قدم تعريفاً مناسباً؛ حيث عرّف رأس المال الاجتماعي بـ "**المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع ... وتشمل المؤسسات هياكل العلاقات المؤسسية الأكثر رسمية، مثل الحكومة، والنظام السياسي، وسيادة القانون، ونظام المحاكم، والحريات المدنية والسياسية**"

وكما هو مشار اليه أعلاه، فإن الاهتمام المتزايد بمفهوم رأس المال الاجتماعي يعود إلى تفاعله المهم مع النمو الاقتصادي والتنمية. وتعبر الاقتباسات التالية بشكل أفضل عن أهمية رأس المال الاجتماعي بشكل عام، والثقة على وجه الخصوص.

"إن تراجع الثقة ورأس المال الاجتماعي يثير القلق ليس فقط بسبب آثاره على التماسك الاجتماعي، بل أيضاً لآثاره الاقتصادية. وتظهر مجموعة كبيرة من أدبيات الاقتصاد الثقافي أن الثقة هي عنصر رئيسي في تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد" (صندوق النقد الدولي، غولد أند هيجزن، 2017).

"إن زيادة الثقة في الحكومة تساعد في تحسين أخلاقيات الضريبة؛ إذ أن الحاكمية الجيدة تعزز الرغبة في دفع الضرائب، وتطوير قدر أكبر من العدالة الإجرائية، وتعزيز الانطباع لدى الناس حول المعاملة المحايدة لجميع المواطنين، فضلا عن ضمان الوصول الشامل والعادل للخدمات العامة، يحسن الثقة في الحكومة" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017).

"إن نجاح التحرير المالي في تعزيز التنمية المالية مرهون برأس المال الاجتماعي السائد" (الخويزن وآخرون، 2017).

"الثقة في المؤسسات مهمة في إنجاح العديد من السياسات والبرامج الحكومية لأنها تعتمد على تعاون وامتثال المواطنين" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،2011).

ولقياس رأس المال الاجتماعي في بلد ما، يستخدم العديد من الباحثين منهجيات مختلفة، ومع ذلك، عادة ما يتم إجراء استبيان للمواطنين. احدى المنظمات المعروفة التي تستخدم هذه المنهجية هي "مؤشر القيم العالمية" (المتواجدة في السويد)، حيث تنشر هذه المؤسسة نتائج المسح لأكثر من 60 بلداً، بما في ذلك الأردن. وفي هذا الاستبيان تُسأل عينة من 1200 فرد في كل بلد عن الثقة في مؤسسات ومنظمات مختلفة، ويُطرح السؤال كالآتي:

"سأقوم بتسمية عدد من المنظمات. لكل واحد، هل يمكن أن تخبرني كم الثقة لديك فيها: هل هي عالية جداً، أم عالية نوعاً ما، أم متدنية جداً، أم متدنية نوعا ما؟"

ويتم طرح هذا السؤال فيما يخص العديد من المؤسسات بما فيها القوات المسلحة، والشرطة، والحكومة ، والدوائر الحكومية، والمحاكم، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والصحافة، والبنوك، وغيرها.

وقد اعتمد منتدى الاستراتيجيات الأردني على استبيان مؤشر القيم العالمية (2014) في قياس مستوى الثقة في المؤسسات المختلفة وجاءت النتائج كما يلي:

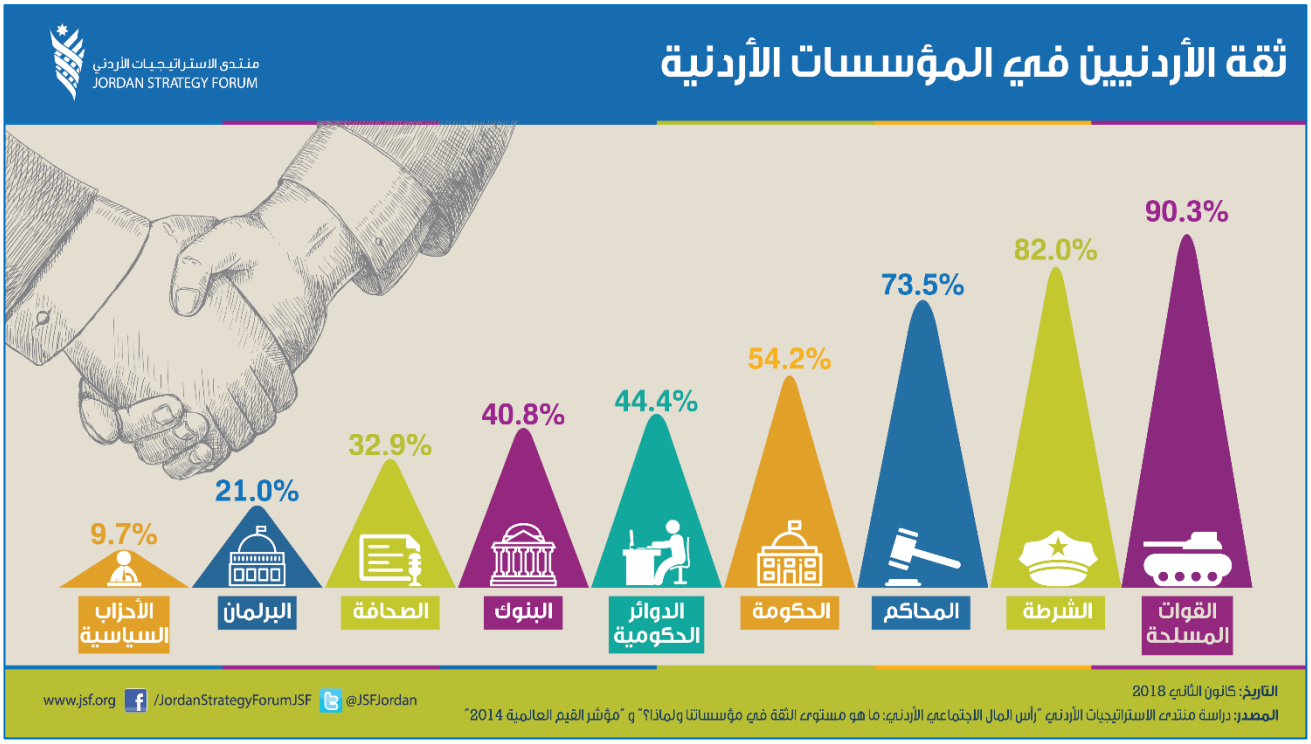

وبناء على تحليل المنتدى، نُدرج أدناه بعض النتائج الرئيسية، والآثار المترتبة على السياسات المتبعة:

أ. بلغت نسبة الثقة في القوات المسلحة90.3% وفي الشرطة 82% وفي المحاكم 73.5%، وتعتبر درجة الثقة في جميع هذه المؤسسات مرتفعة جداً وخاصة في السياقين الإقليمي والعالمي وتعتبر النسب الأردنية مصدر فخر واعتزاز.

ب. بلغت نسبة الثقة في الحكومة 54.2% وهي أقل من الثقة في المؤسسات الأمنية والمحاكم وأقل مما يرغب جميع أصحاب المصلحة في رؤيته، الا انه ولدى مقارنة هذه النسبة مع السياق الإقليمي والعالمي نرى بان ثقة الأردنيين في الحكومة وفي الدوائر الحكومية وكذلك في البنوك هي مشجعه، الا اننا بحاجة الى تحسينها.

تبحث هذه الورقة التحليلية الصادرة من قبل منتدى الاستراتيجيات الأردني في مسألة **رأس المال الاجتماعي** في الأردن. وذلك بسبب الأهمية لهذا العامل واثاره على الاقتصاد. وتركز هذه **الورقة التحليلية** على واقع **الثقة** في العديد من المؤسسات الأردنية.

ج. بلغت درجة الثقة في الصحافة 32.9% وفي البرلمان 21% وفي الأحزاب السياسية 9.7% وهي نسب منخفضة ولا ترتقي لما يرغب به المواطن الأردني، كما وانه لدى مقارنتها إقليميا وعالميا كانت منخفضة ايضاً.

كيفية تأثير الخصائص الفردية للمستجيبين الأردنيين:

أما فيما يتعلق بكيفية تأثير الخصائص الفردية للمجيبين الأردنيين على الثقة، فإن بعض النتائج التي توصل إليها منتدى الاستراتيجيات الأردني هي ما يلي:

أ. عمر المستجيبين لا يزيد أو يقلل من احتمالية الثقة في الحكومة أو البرلمان أو الخدمة المدنية أو المحاكم أو الصحافة أو البنوك. **الثقة في جميع المؤسسات لا علاقة لها بالسن.**

ب. الجنس لا يزيد أو يقلل من احتمالية الثقة في الحكومة أو البرلمان أو الخدمة المدنية أو المحاكم أو الصحافة أو البنوك. الثقة في **جميع المؤسسات لا علاقة لها بالجنس.**

ج. يقلل ارتفاع مستوى التعليم من احتمالية الثقة في الحكومة والمحاكم والصحافة، حيث أن ارتفاع التعليم، وخاصة على المستوى الجامعي، يؤدي إلى المزيد من عدم الثقة في الحكومة وفي المحاكم وفي الصحافة.

د. يزيد مستوى الدخل المرتفع من احتمالية الثقة في البنوك فقط، ويقلل من الثقة في المحاكم.

هـ. لا تأثير للحالة الاجتماعية على الثقة في الحكومة والبرلمان والخدمة المدنية والمحاكم والصحافة والبنوك.

و. الرضا عن نوعية التعليم في المدارس يزيد من احتمالية الثقة في الحكومة وفي الدوائر الحكومية.

ز. الرضا عن نوعية الخدمات الصحية يزيد من احتمالية الثقة في الحكومة وفي الدوائر الحكومية.

واستناداً إلى تحليل المنتدى، وكيفية تأثير الخصائص الفردية للمستجيبين الأردنيين حول الثقة، يمكن تحديد التوصيات الرئيسية التالية:

1. علينا جميعاً ان لا نقلل من أهمية الثقة في المؤسسات الأردنية لما لذلك من تأثير مباشر على زيادة رأس المال الاجتماعي والذي بدوره يؤثر تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي والرفاه لدى المواطنين.

2. علينا جميعاً أن نسعى لزيادة الثقة في الحكومة والدوائر الحكومية فالأدلة العالمية تشير الى ان الثقة في الحكومة تعزز الثقة في المؤسسات الأخرى ذات الصلة ومنها البرلمان.

3. لزيادة الثقة في الحكومة، وبحسب تحليل منتدى الاستراتيجيات الاردني، على الحكومة ان تجد الطرق والوسائل التي تضمن توفير خدمات عامه تمتاز بالكفاءة والكفاية وخاصة فيما يعني بالخدمات التعليمية والصحية لما لذلك من أثر مباشر على زيادة الثقة في الحكومة.

4. استناداً لتحليل المنتدى فانه وكلما ازداد مستوى التعليم انخفضت الثقة في الحكومة وقد يفسر ذلك بالنظر الى الارتفاع المستمر في معدل البطالة بين الذكور والاناث الأردنيين من حملة الشهادات الجامعية وهذه قضية تحتاج الى عناية أكبر من قبل الحكومة لرفع مستوى فرص العمل المستحدثة لترتقي للمستوى التعليمي الذي يحصله الأردنيون.

5. بالنظر الى الثقة في البنوك والى الارتباط الواضح بزيادة الثقة في البنوك كلما ازداد مستوى الدخل ، فإن ذلك يقودنا الى التشديد على ما جاء في دراسة سابقة لمنتدى الاستراتيجيات الأردني والتي تشير الى انخفاض الاشتمال المالي للأردنيين بشكل عام وارتباطه ارتباطاً مباشراً مع ارتفاع الدخل وعليه فانه ولزيادة الثقة في البنوك فانه يتعين على المزيد من المواطنين التعامل معها ومن المشجع ان نلاحظ ان الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي طبقها البنك المركزي الأردني تركز على الفئات الأقل دخلاً.

6. ان الثقة في البرلمان والصحافة والأحزاب السياسية تحتاج الى نظرة خاصة واهتمام من أصحاب العلاقة حيث ان هذه المؤسسات تمثل الشعب او الرأي العام وعليه فان لانخفاض الثقة فيها تأثير مباشر على راس المال الاجتماعي والثقة بشكل عام في ممثلي الشعب وعليه التأثير على النمو والتنمية.

2. المقدمة

دائما ما يحاول الاقتصاديون، وغيرهم من المهتمين، فهم ما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية، ولماذا تنجح بعض الدول في تحقيق نمو قوي ومستقر، وبالتالي تحقيق فوائد التنمية، في حين أن البعض الآخر ليس محظوظا. وعلى الرغم من عدم وجود سبب أو أسباب متفق عليها، ينظر الباحثون الأكاديميون، ومراكز الفكر، وكذلك المنظمات الدولية الى العديد من العوامل التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي، وتشمل هذه العوامل الاستثمارات، والقدرة على الانتاج، ونشر المعرفة والابتكار، ومهارات القيادة الإدارية، والسياسات النقدية والمالية، والانفتاح على التجارة، وغيرها من العوامل.

وفي سياق ما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية، بقيت مسألة "رأس المال البشري" ولفترة طويلة محور تركيز علم الاقتصاد. وقد أدى الجهد العلمي الذي قام به كل من شولتز (1961) وبيكر (1964) ومينسر (1970 و1974)، وآخرون، إلى نمو سريع في الأبحاث حول الآثار الاقتصادية لرأس المال البشري. وتشير الدلائل إلى أن القوى العاملة الماهرة والأكثر تعليماً هي إحدى الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي عالٍ. وفي الواقع، فإن الرأس المال البشري، والمتمثل بمجموعة من الخصائص مثل المهارات والخبرات والتدريب والذكاء والدوافع والمبادرات وغيرها، يحدد مدى كفاءة الناس في أماكن عملهم وفي مجتمعاتهم بشكل عام.

اضافة إلى مسألة رأس المال البشري، ومنذ أوائل التسعينات، أصبح مفهوم "رأس المال الاجتماعي" يجتذب الكثير من الاهتمام كعامل هام يحتمل أن يكون له دور في عملية النمو والتنمية. وفي حين انه لا يوجد تعريف متفق عليه عموماً لهذا المفهوم، فإن بعض تلك التعاريف المتاحة تشمل ما يلي:

1. **رأس المال الاجتماعي هو "الأصدقاء والزملاء، والاتصالات العامة التي من خلالها تتيح لك الفرص لاستخدام رأس المال المادي والبشري"** (بيرت، 1992).

2. **رأس المال الاجتماعي هو "قدرة العاملين على تأمين المنافع بحكم العضوية في الشبكات الاجتماعية أو غيرها من الهياكل الاجتماعية"** (بورتيس، 1998).

3. **رأس المال الاجتماعي هو "وجود مجموعة معينة من القيم أو المعايير غير الرسمية المشتركة بين أعضاء مجموعة تسمح بالتعاون فيما بينها"** (فوكوياما، 1997).

4. **رأس المال الاجتماعي هو "العلاقات بين الأفراد -الشبكات الاجتماعية، ومعايير المعاملة بالمثل والثقة التي تنشأ عنها"** (بوتنام، 2000).

5. **رأس المال الاجتماعي هو "شبكات التواصل جنباً إلى جنب مع القواعد والقيم والتفاهمات المشتركة التي تسهل التعاون داخل أو بين المجموعات"** (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي2001).

للتعريف الأول والثاني عامل مشترك وهو أن كل منهما يركز على الفوائد الإيجابية للأفراد الذين هم جزء من الشبكة. وبعبارة أخرى، فإن رأس المال الاجتماعي هو **"مصلحة خاصة"**.

أما عن التعريفات الثلاثة الأخيرة، فالعامل المشترك بينها هو التركيز على **رأس المال الاجتماعي** كمصدر لتسهيل التعاون على مستوى المجموعة، أو المستوى المحلي، أو المستوى المجتمعي.

اضافة الى ما تقدم، وضع البنك الدولي تعريفاً لا يشمل الشبكات والقواعد فحسب، بل يشمل أيضاً المؤسسات. رأس المال الاجتماعي هو **" المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع ... وتشمل المؤسسات هياكل العلاقات المؤسسية الأكثر رسمية، مثل الحكومة، والنظام السياسي، وسيادة القانون، ونظام المحاكم، والحريات المدنية والسياسية"** (البنك الدولي 2011)

وبغض النظر عن تعريف رأس المال الاجتماعي، فإن التحدي الأهم يتمثل في كيفية تفعيله (قياسه) وإظهار كيفية تأثيره على أداء النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بقياس رأس المال الاجتماعي، عادة ما تستخدم الدراسات الاستقصائية (المسحية) للمواطنين. وتشمل بعض المؤسسات المعروفة التي تقوم بهذه الدراسات الاستقصائية مثل مؤسسة "المسح الاجتماعي الأوروبي" (التي تقع في مدينة لندن وجامعة لندن) ومؤسسة "المسح الاجتماعي العام" (الذي يقع في جامعة شيكاغو) ومؤسسة "لاتينو بارومتر" (مقرها في سانتياغو، شيلي)، و "البارومتر العربي" (من خلال شراكة بين جامعة برينستون وجامعة ميشيغان ومبادرة الإصلاح العربي)، و"مؤشر القيم العالمية"(الموجود في السويد).

وفي سياق قياس رأس المال الاجتماعي، ربما يكون المورد الأكثر استخداما هو مؤشر القيم العالمية(World Value Index) . حيث تنشر هذه المؤسسة نتائج البيانات الدقيقة / الدراسات الاستقصائية لأكثر من 60 بلداً بما فيها الأردن. وبعبارة أخرى، فإن هذه البيانات تمكن الباحثين، وغيرهم من مقارنة رأس المال الاجتماعي عبر الدول. ويطبق الاستبيان على عينة ممثلة من 1200 شخص في كل دولة حول الثقة في مختلف المؤسسات والمنظمات. وغيرها من الأسئلة، ويتم التعبير عن الأسئلة على النحو التالي:

"سأقوم بتسمية عدد من المنظمات. لكل منها، هل يمكن أن تخبرني كم ثقتك بها: هل هي عالية جداً، أم عالية نوعاً ما، أم متدنية جداً، أم متدنية نوعا ما؟"

ويتم طرح هذا السؤال فيما يخص العديد من المؤسسات بما فيها القوات المسلحة والشرطة والحكومة والدوائر الحكومية والمحاكم والبرلمان والأحزاب السياسية والصحافة والبنوك وغيرها الكثير.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين رأس المال الاجتماعي والنمو الاقتصادي، لا يمكن التقليل من أهمية التعاون والثقة داخل المؤسسات والشركات والدولة، وكذلك بين الأفراد. وذلك من اجل زيادة النمو الاقتصادي وتعبر الاقتباسات التالية بشكل أفضل عن أهمية رأس المال الاجتماعي بشكل عام، والثقة على وجه الخصوص.

"إن تراجع الثقة ورأس المال الاجتماعي يثير القلق ليس فقط بسبب آثاره على التماسك الاجتماعي، بل أيضاً لآثاره الاقتصادية. وتُظهر مجموعة كبيرة من أدبيات الاقتصاد الثقافي أن الثقة هي عنصر رئيسي في تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد" (صندوق النقد الدولي، غولد أند هيجزن، 2017).

"ان الثقة مهمة في انجاح مجموعة واسعة من السياسات العامة التي تعتمد على الاستجابات السلوكية من الجمهور" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

"الثقة في المؤسسات مهمة لنجاح العديد من السياسات والبرامج والتعليمات الحكومية التي تعتمد على التعاون والامتثال من قبل المواطنين" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

تبحث هذه الورقة التحليلية الصادرة من قبل منتدى الاستراتيجيات الأردني في مسألة **رأس المال الاجتماعي** في الأردن. وذلك بسبب الأهمية لهذا العامل واثاره على الاقتصاد. ويتكون التحليل من جزئيين وفي الجزء الأول، واستنادا إلى نتائج المسح الذي نشرته مؤسسة "مؤشر القيم العالمية"، نشير الى مستويات ثقة الأردنيين في القوات المسلحة، والشرطة، والحكومة، والدوائر الحكومية، والمحاكم، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والصحافة، وفي البنوك. إضافة إلى ذلك، ولوضع الاستجابات الأردنية في منظورها الاقليمي والدولي، نقارن في هذا الجزء مستويات الثقة في هذه المؤسسات مع عدد من الدول العربية والأجنبية. أما في الجزء الثاني، فسوف نحلل مدى تأثير الخصائص الفردية (مثل العمر والجنس والتعليم وغيرها) على الثقة. وأخيرا، نلخص النتائج الرئيسية ونقدم بعض الأبعاد السياسية في الجزء الثالث والأخير.

3.رأس المال الاجتماعي في الأردن: ما هو مستوى الثقة؟

3.1. مؤسسة "مؤشر القيم العالمية: الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

تنشر مؤسسة "مؤشر القيم العالمية" نتائج المسح لأكثر من 60 بلدً. ويسأل المسح عينة تتكون من 1200 شخص في كل بلد حول العديد من الأمور بما فيها الثقة في مختلف المؤسسات.

وفيما يلي نوضح الخصائص الديموغرافية الأساسية لعينة الأردنيين التي شملها المسح.

أولا، تنقسم العينة المكونة من 1200 شخص بالتساوي بين الذكور والإناث.

ثانيا متوسط عمر العينة هو 39.78 سنة. أما بالنسبة للتوزيع العمري، فإن 29٪ من العينة كانت أعمارهم تصل إلى 29 سنة، بينما 46٪ منهم ما بين 30 و49 سنة، و25٪ بعمر 50 سنة أو أكثر) (الشكل 1).

شكل 1: توزيع العينه حسب العمر

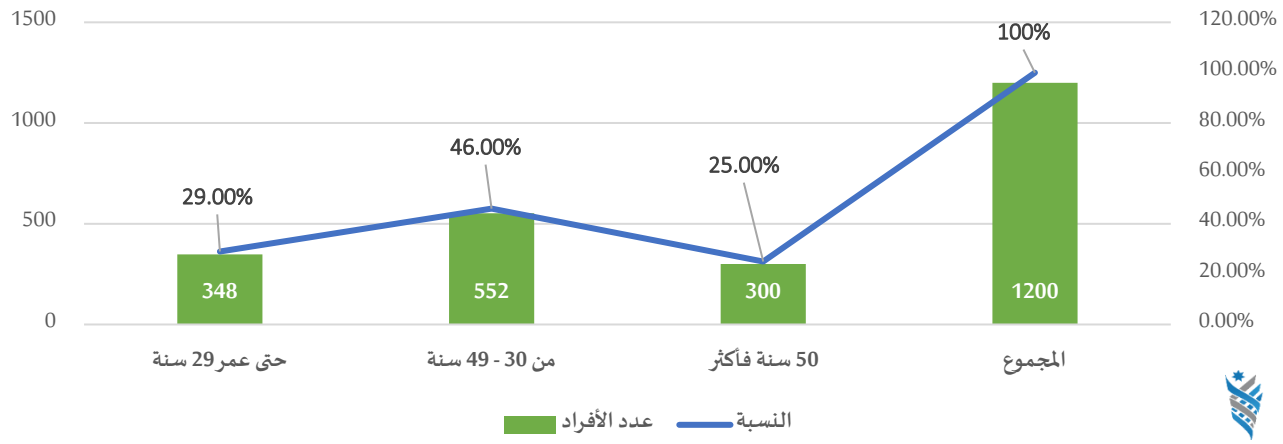

ثالثا، وفقا للحالة الاجتماعية، 71.9٪ من العينة متزوج (الشكل 2).

شكل 2: توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

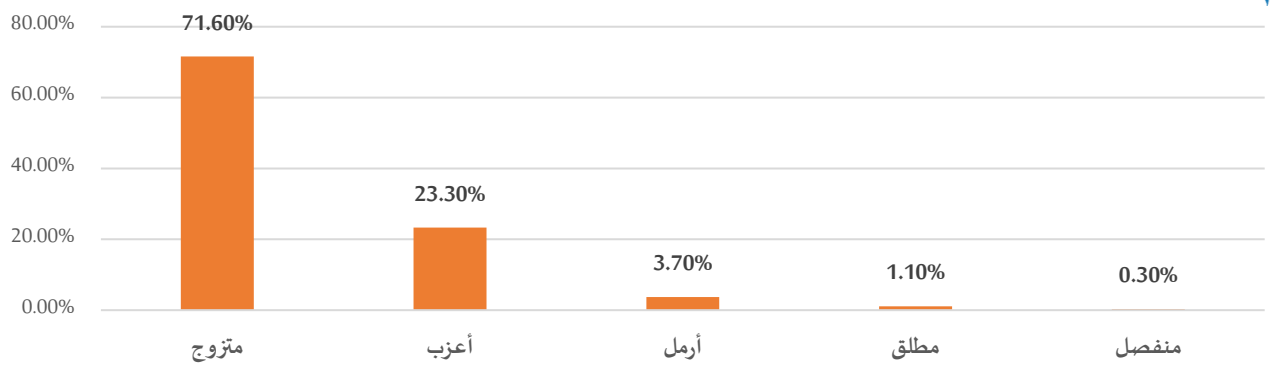

رابعا، 12.2٪ من العينة حاصلين على شهادة جامعية. كما تشكل نسبة الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي 32.9٪ من العينة (الشكل 3).

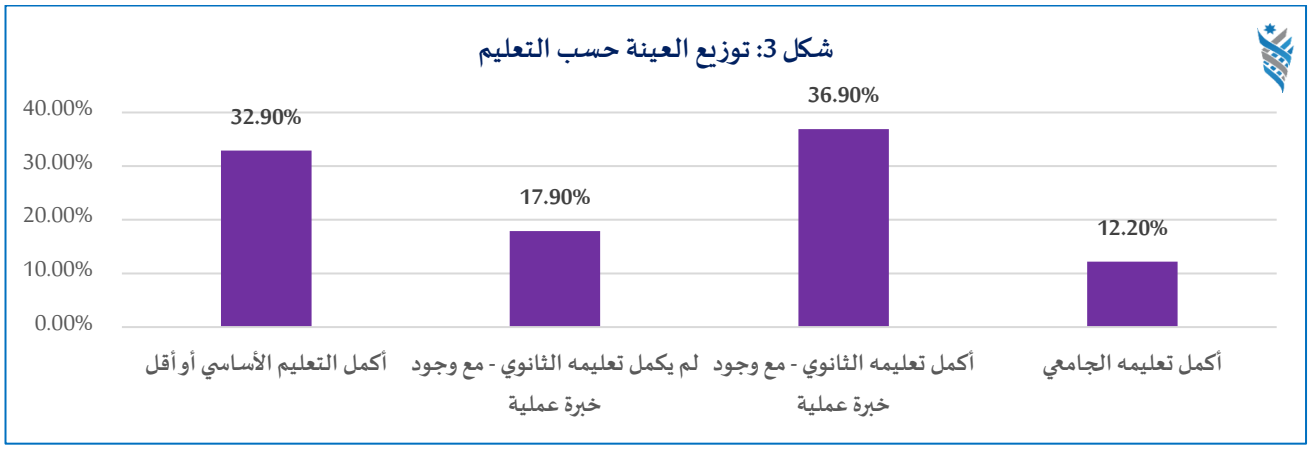

خامسا، وفقا للحالة الوظيفية (الشكل 4)، تشكل ربات البيوت النسبة الأكبر من العينة (41.3٪).

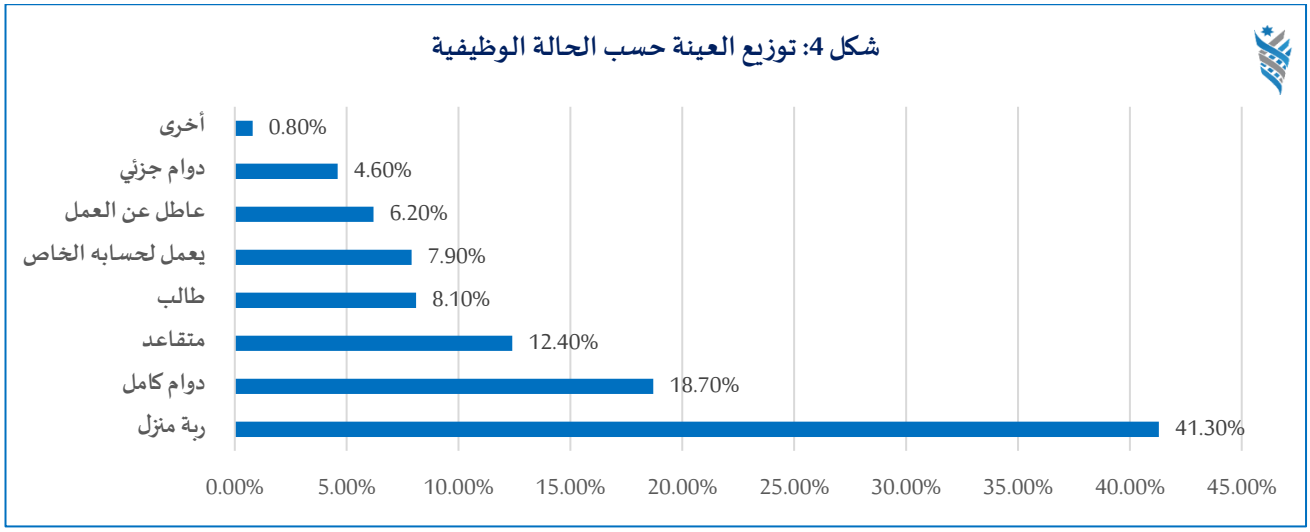

سادسا، 19.2٪ من المستجيبين يعملون لصالح الحكومة أو المؤسسات العامة الأخرى. بينما يعمل 23.2% في القطاع الخاص وبطبيعة الحال، فإن 56.4٪ ممن أجابوا بـ "غير قابل للتطبيق" هم في الغالب طلاب وربات البيوت (الشكل 5).

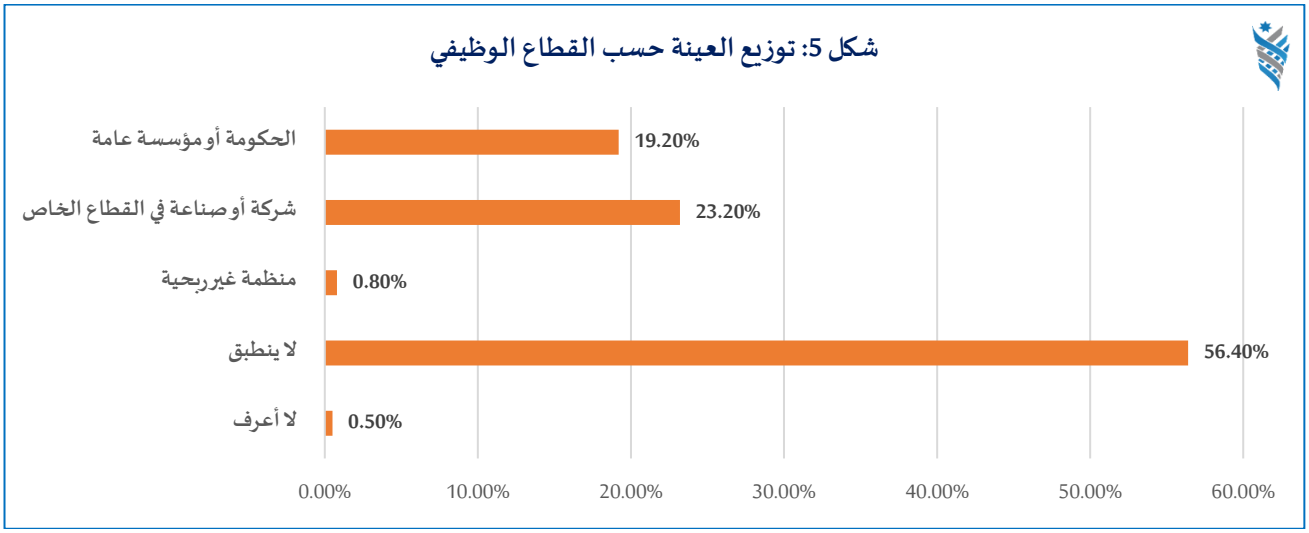

وأخيرا، وفيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا لمستويات الدخل، يقسم الاستبيان المشاركين إلى 10 مجموعات دخل، الأول هو الأفقر والعاشر هو الأغنى. ومن الواضح أن معظم المستجيبين ينتمون إلى مجموعات الدخل الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة (الشكل 6).

شكل 6: توزيع العينة حسب مجموعات الدخل

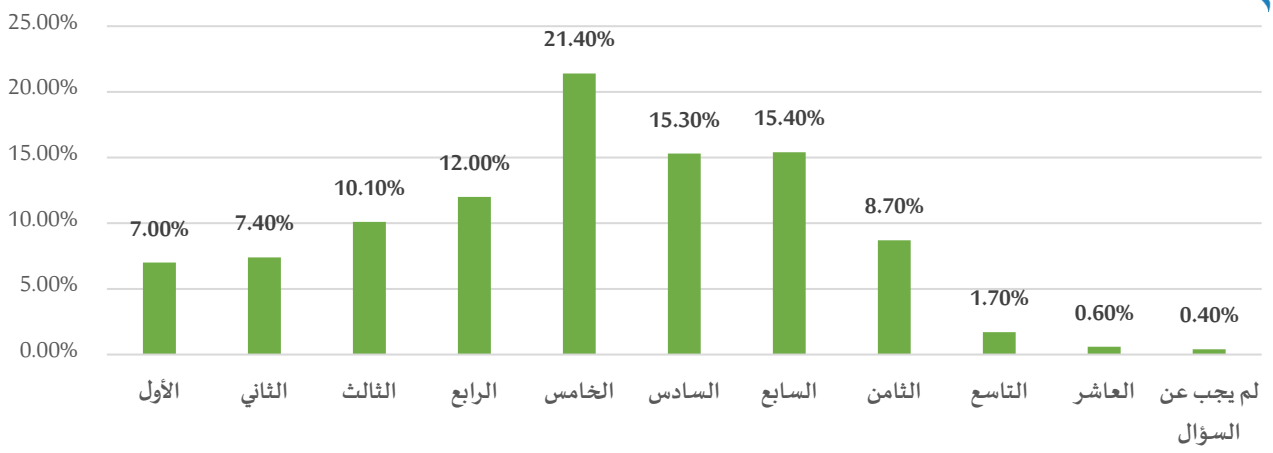

3.2. ثقة الأردنيين في المؤسسات:

بعد عرض الخصائص الديموغرافية الأساسية للعينة، سيتم عرض نسب أولئك الذين عبروا عن الثقة في مختلف المؤسسات في هذا القسم.

يبين الشكل 7، ثقة الذين اجابوا على الاستبيان في تسع مؤسسات مختلفة. ومن الواضح أن القوات المسلحة والشرطة تتصدر هذه المجموعة. في الواقع، 90.3٪ من أفراد العينة يثقون بالقوات المسلحة وتعتبر هذه النسبة مرتفعة ومشجعة للغاية نظرا لأن المنطقة "غير مستقرة" على أقل تقدير. ومن المثير للاهتمام أن 9.7٪ فقط يثقون بالأحزاب السياسية في الأردن! وعلاوة على ذلك، فإن الثقة في البرلمان والصحافة ليست أفضل حالاً بكثير.

شكل 7: ثقة الأردنيين في المؤسسات

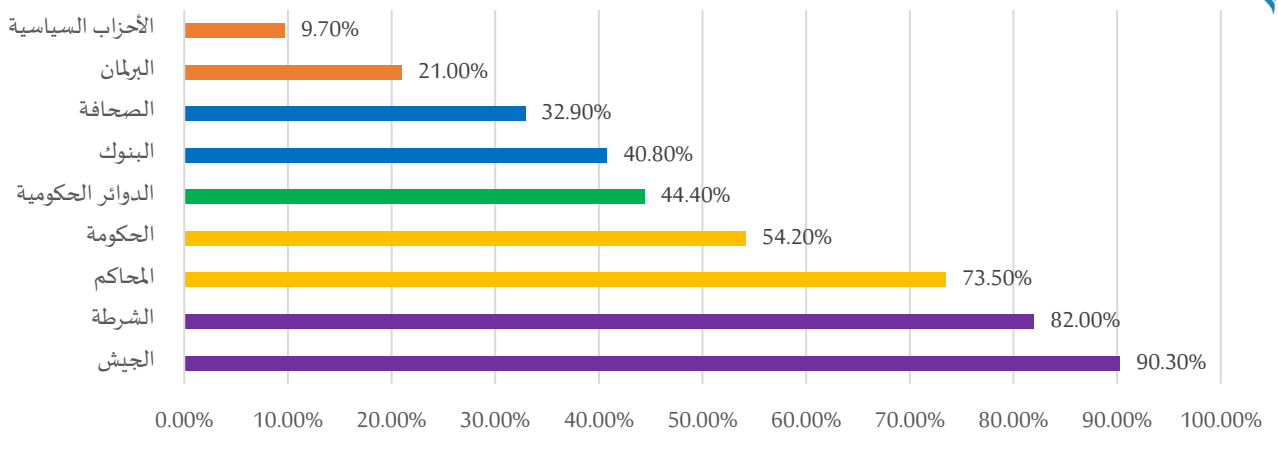

وليتم وضع النتائج الأردنية في سياقها الاقليمي والعالمي، تعرض الأشكال (7أ – 7ب الى 13أ – 13ب) مستويات الثقة لعدد من البلدان العربية وغير العربية. واستنادا إلى هذه النتائج، نقدم الملاحظات التالية:

3.2.1 الثقة في القوات المسلحة والشرطة:

تتمتع كل من القوات المسلحة والشرطة القطَرية والأردنية بأعلى مستويات الثقة بين مجموعة البلدان المشار اليها. ومن المثير للاهتمام أن الثقة في القوات المسلحة في الأردن أعلى مما هي عليه في الصين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الثقة في الشرطة في الأردن تتصدر جميع البلدان غير العربية، حيث أن لدى الأردن قوة عسكرية وقوات شرطة مدربة تدريباً جيداً. واستناداً إلى تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يحتل الأردن المرتبة 21 من حيث موثوقية قوات الشرطة من أصل 137 دولة.

شكل 7 أ: الثقة في القوات المسلحة (إقليمياً)

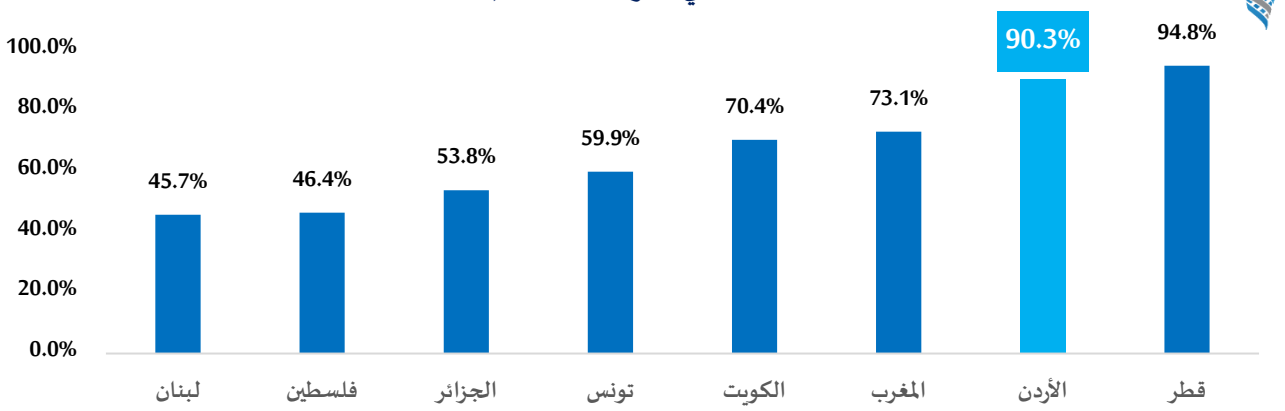

شكل 7 ب: الثقة في القوات المسلحة (عالمياً)

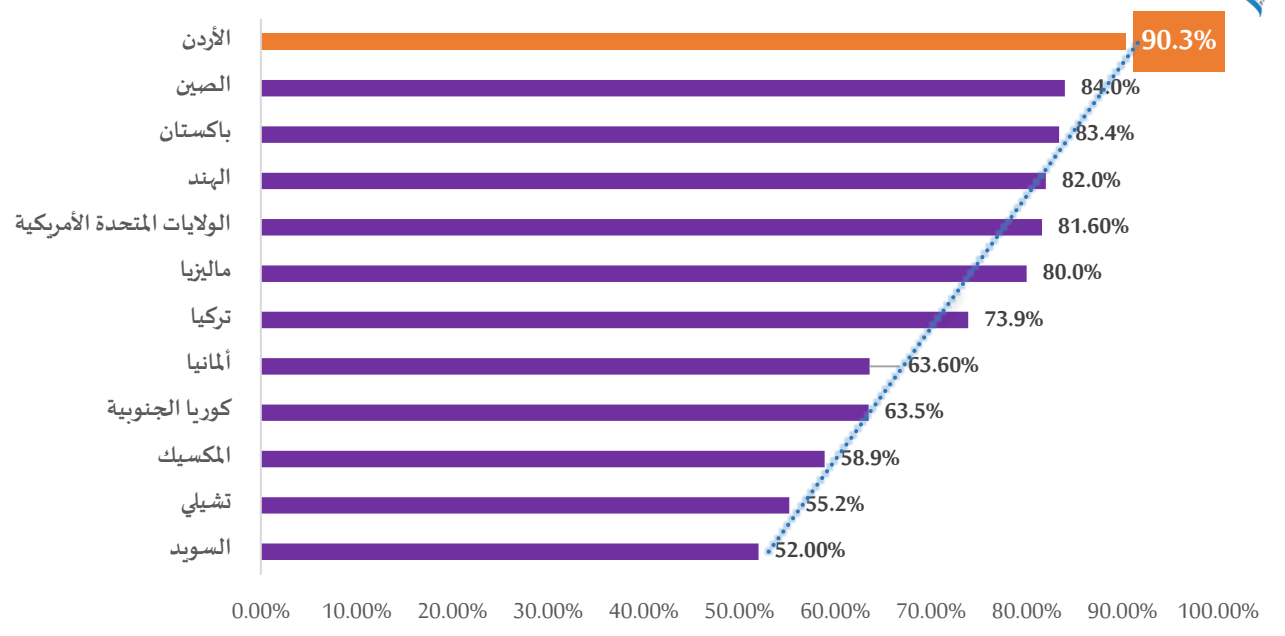

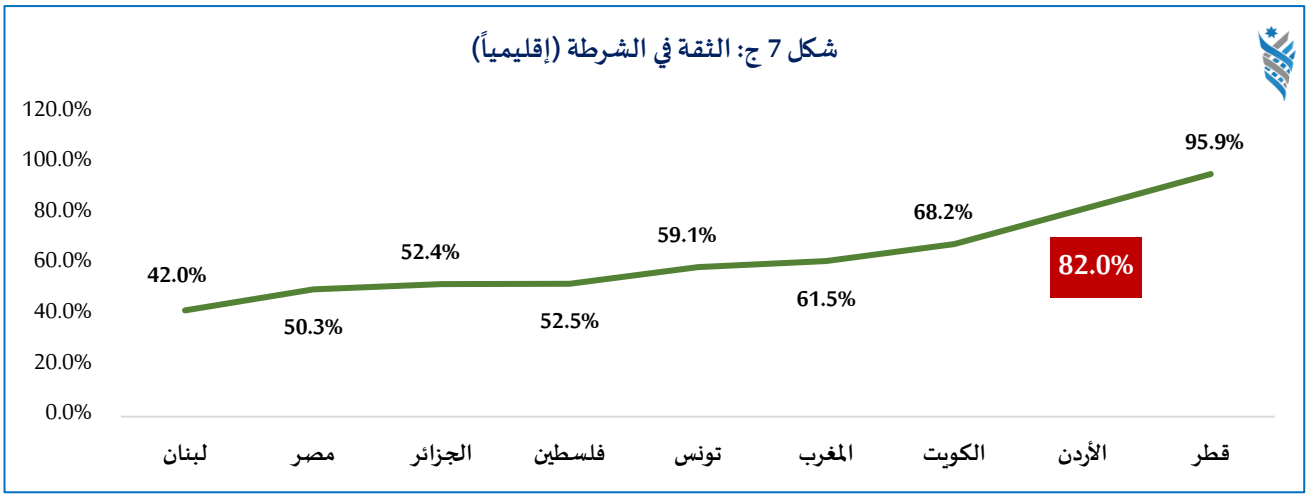

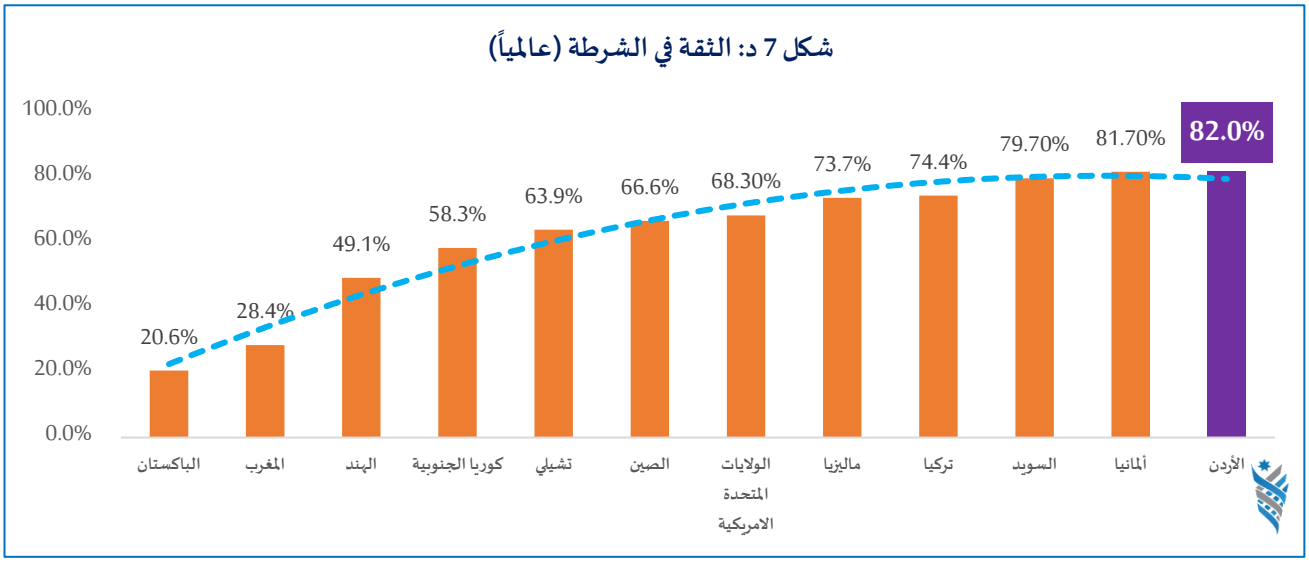

3.2.2 الثقة في الحكومة:

يعكس 54.2٪ من المستجيبين قدراً من الثقة في الحكومة (على المستوى الوطني). وفي حين أن هذه النسبة ليست مرتفعة بالنسبة للقوات المسلحة، فإنها مشجعة بالنسبة للبلدان الأخرى الإقليمية والدولية.

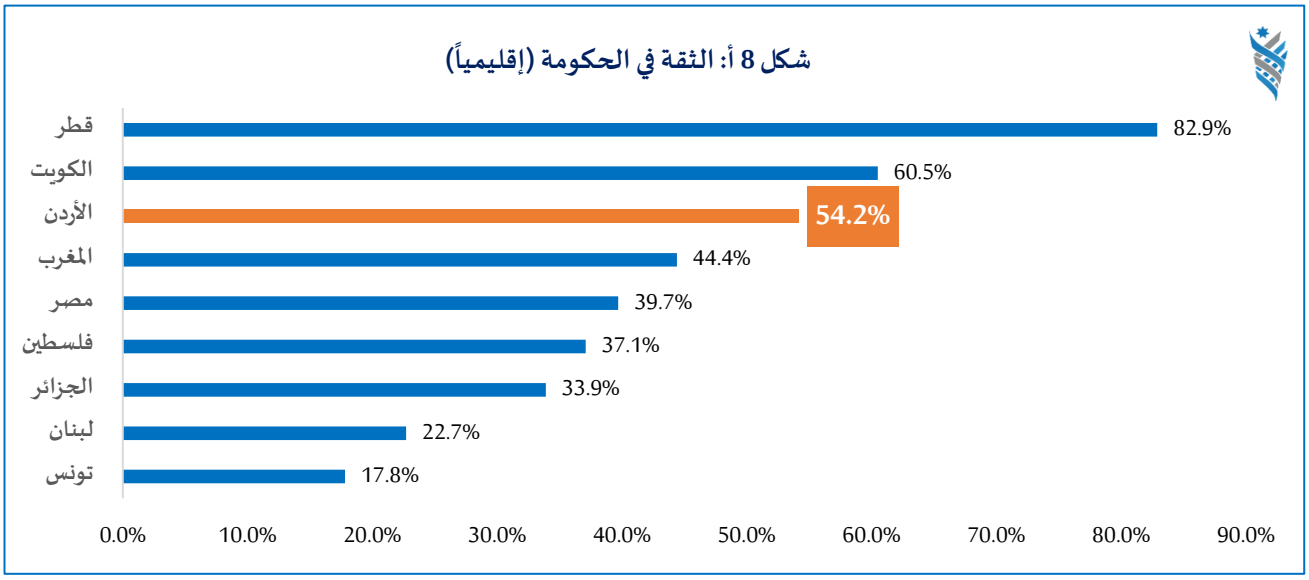

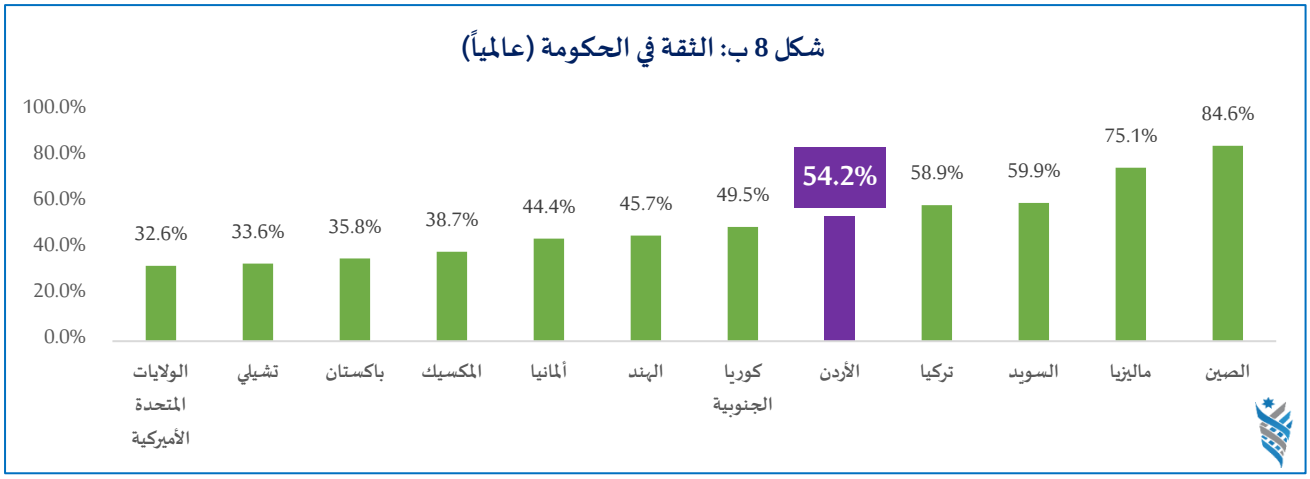

3.2.3 الثقة في الدوائر الحكومية:

مستوى الثقة في الدوائر الحكومية في الأردن أقل مما هو عليه في الحكومة. ومع ذلك، ومرة أخرى، فان النسبة 44.4٪ لا تبدو "سيئة" بالنسبة لبدان إقليمية وعالمية، حيث أن مستوى الثقة مقارب لما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد.

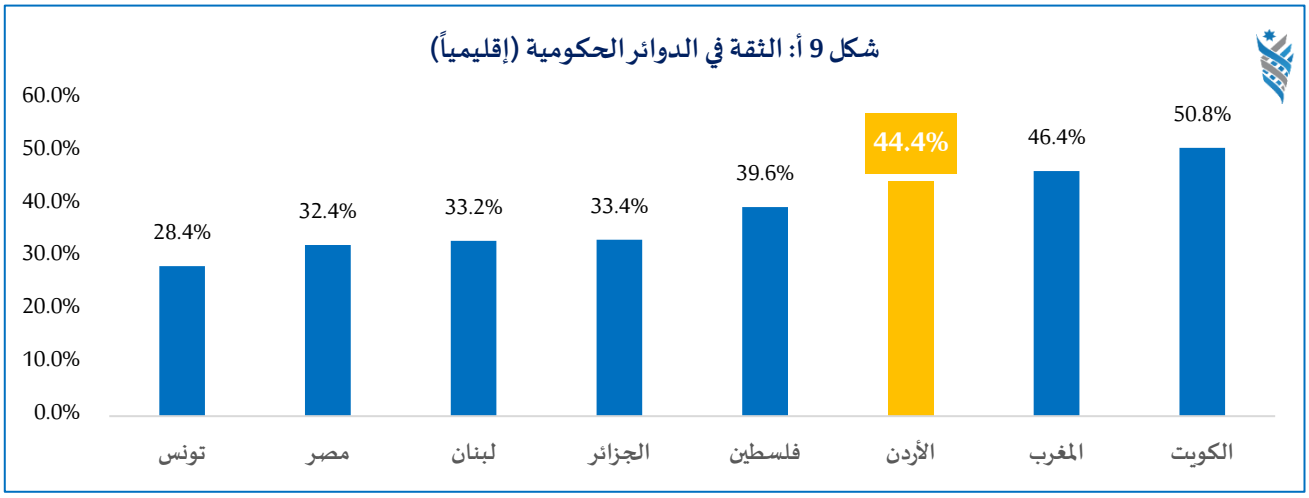

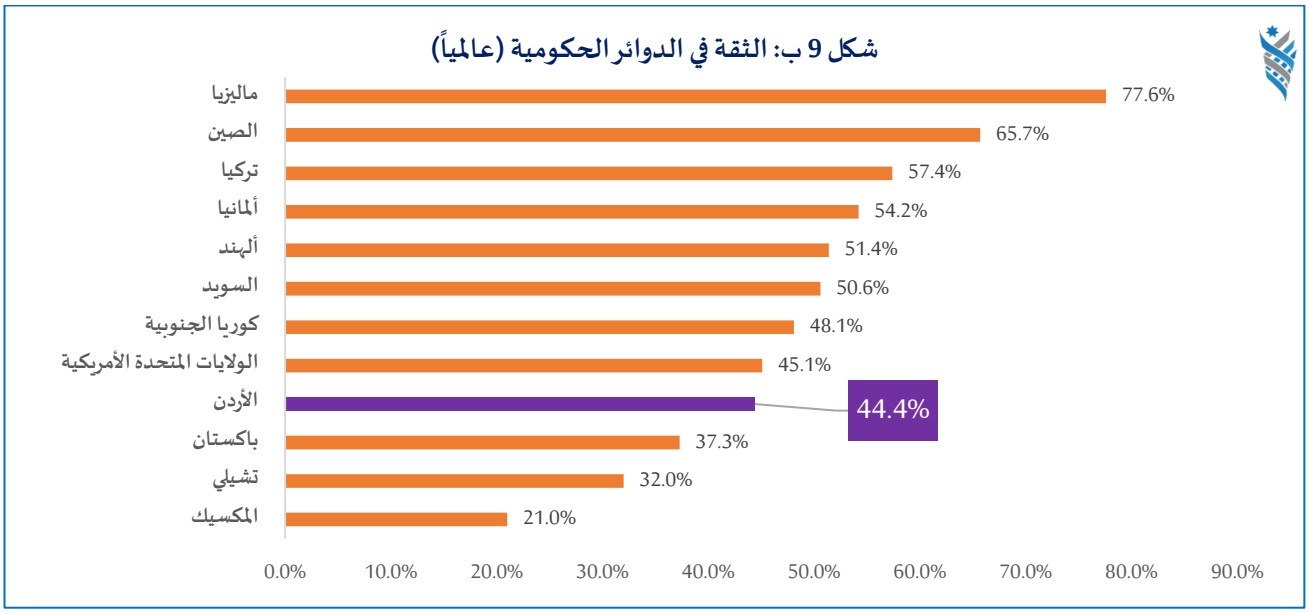

3.2.4 الثقة في المحاكم:

ثقة الأردنيين في المحاكم مرتفعة نسبياً، وفي الواقع، أعلى مما هي عليه في كل من تشيلي ولبنان ونيجيريا ومصر وتركيا. في الواقع، فإن النسبة الأردنية مقاربة لتلك في السويد وألمانيا.

شكل 10 أ: الثقة في المحاكم (إقليمياً)

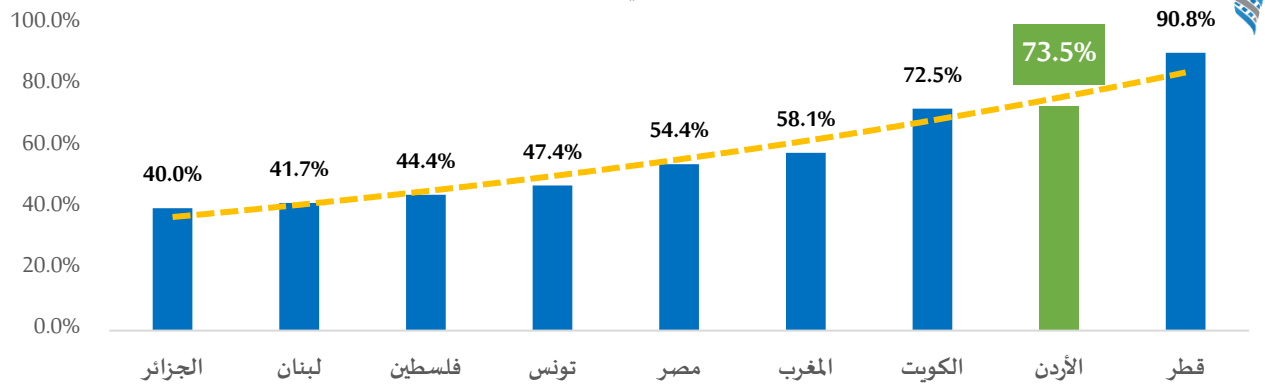

شكل 10 ب: الثقة في المحاكم (عالمياً)

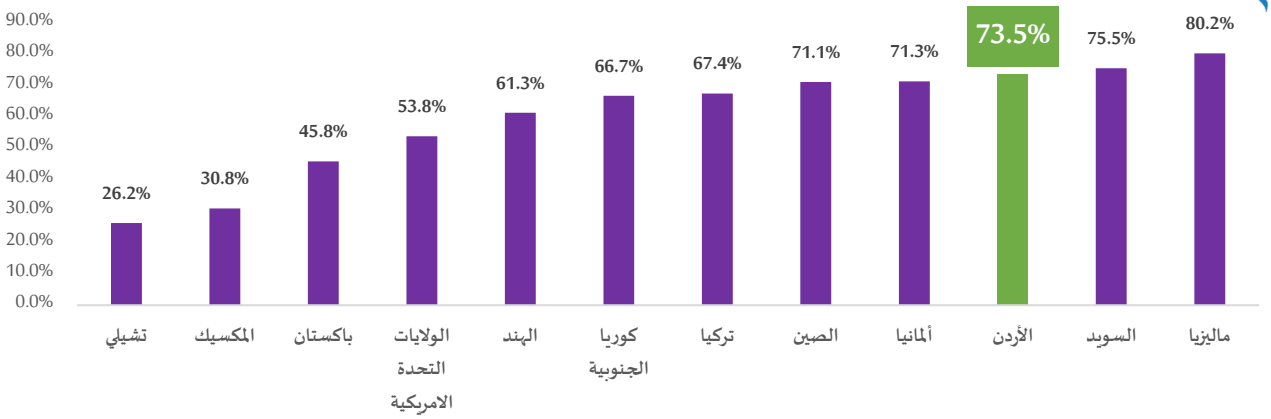

3.2.5 الثقة في البرلمان:

من المؤسف أن نلاحظ أن الثقة في البرلمان منخفضة. كما أنه في تونس والولايات المتحدة الأمريكية فقط كان مستوى الثقة في البرلمان أقل.

شكل 11 أ: الثقة في البرلمان(إقليمياً)

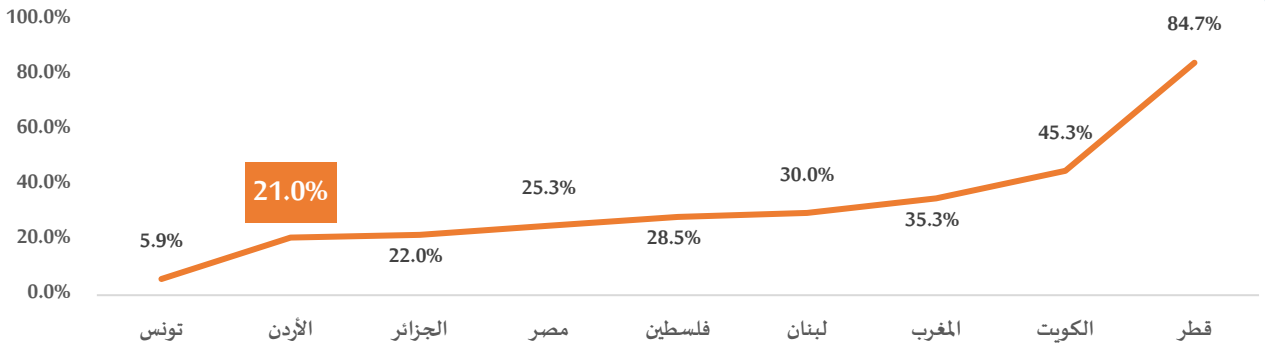

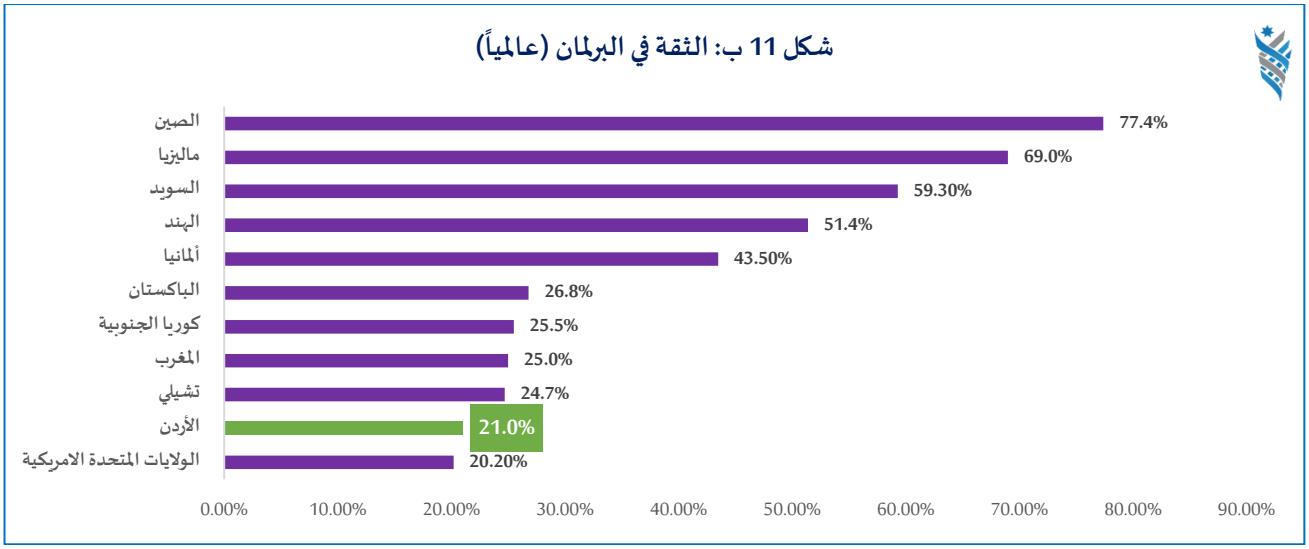

3.2.6 الثقة في الأحزاب السياسية:

إن الثقة في الأحزاب السياسية في الأردن أمر محبط جداً. ومرة أخرى، تونس فقط كان لديها مستوى ثقة أقل. كما أن النسبة (9.7٪) هي أقل بكثير من مثيلاتها في ماليزيا (61.9%) والصين (74.5%)، بل وفي لبنان (25.6%).

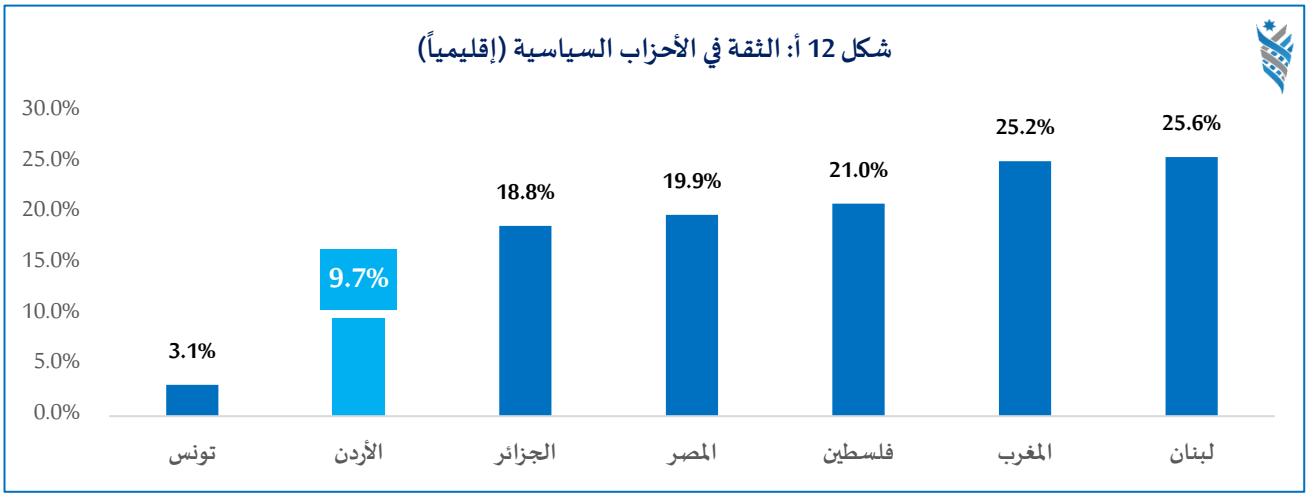

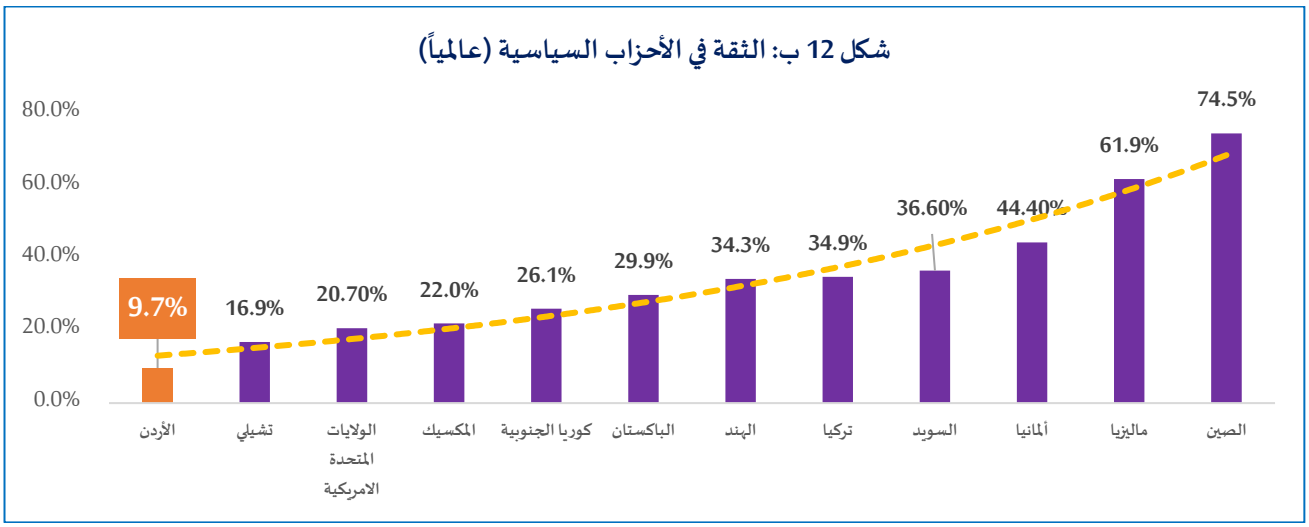

3.2.7 الثقة في الصحافة:

الثقة في الصحافة منخفضة أيضاً وبنسبة 32.9٪، وهي أقل منها في المغرب (43.2٪)، وقطر (71.3٪)، وماليزيا (68.6٪). ومع ذلك، فإن بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وتركيا لديها أيضاً مستويات ثقة منخفضة في الصحافة، الا ان هناك العديد من بلدان العالم التي لديها ثقة اعلى في الصحافة.

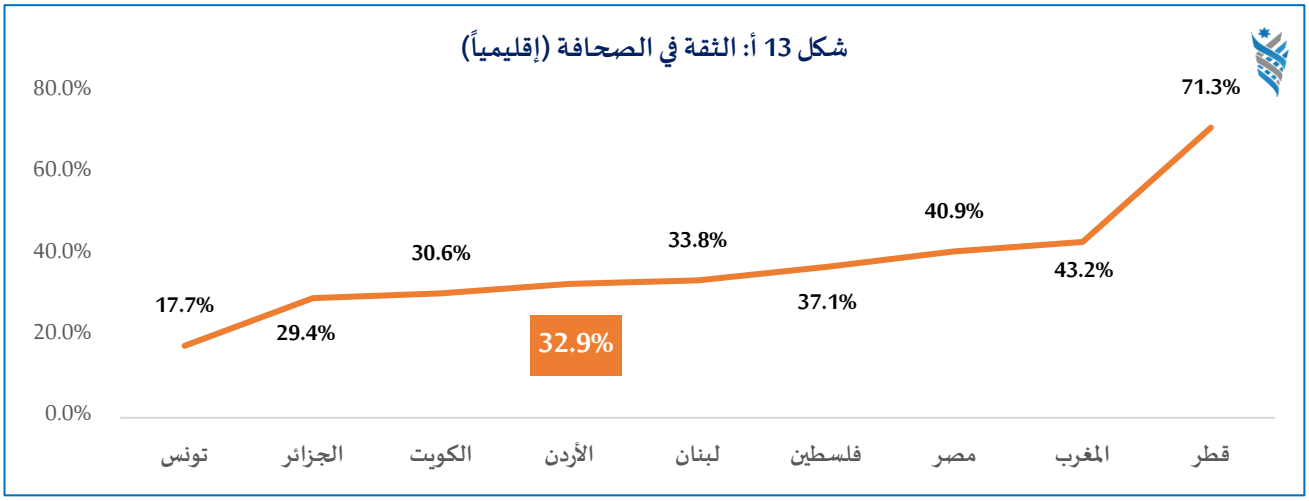

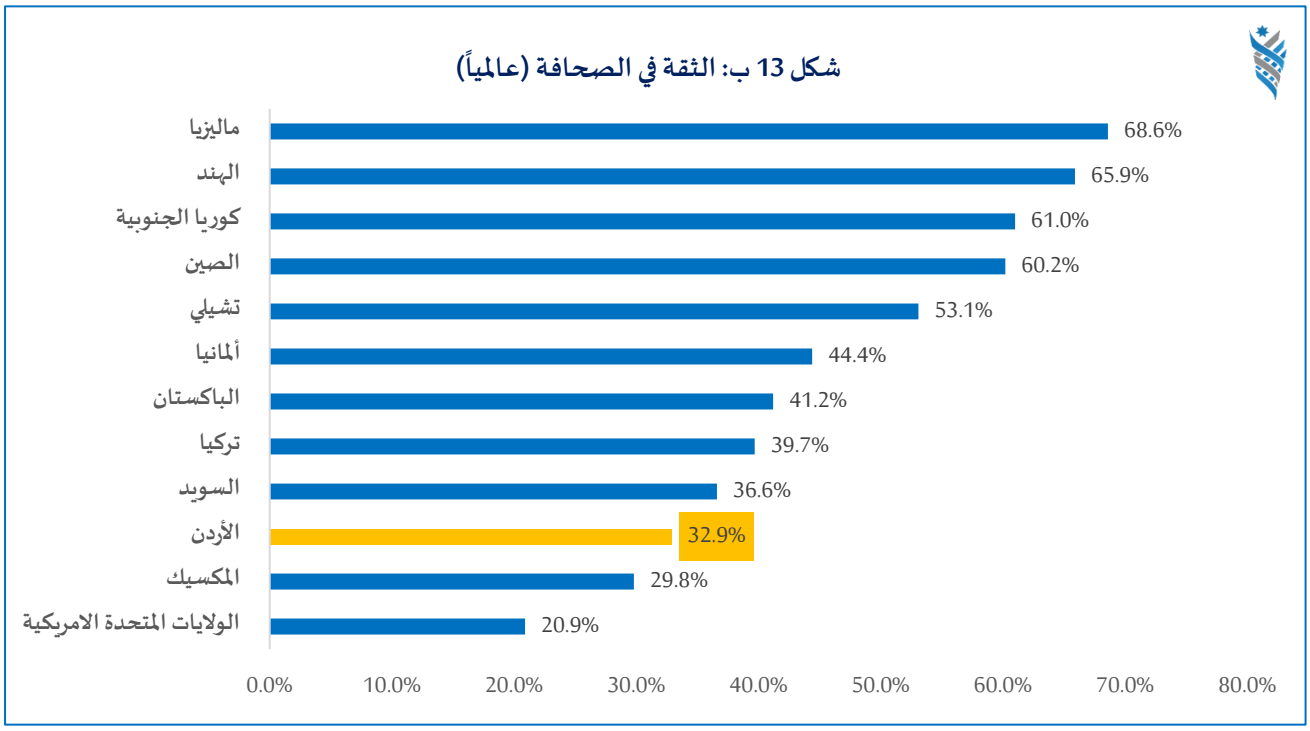

3.2.8 الثقة في البنوك:

إن الثقة في البنوك مثيرة للاهتمام. حيث تعكس جميع البلدان العربية مستويات ثقة منخفضة نسبياً، ومن ناحية أخرى، تعكس البلدان غير العربية مستويات ثقة أعلى بكثير في البنوك. في الواقع، 81.3٪ من الماليزيين و80.4٪ من الهنود تعكس الثقة في البنوك!

شكل 14 أ: الثقة في البنوك (إقليمياً)

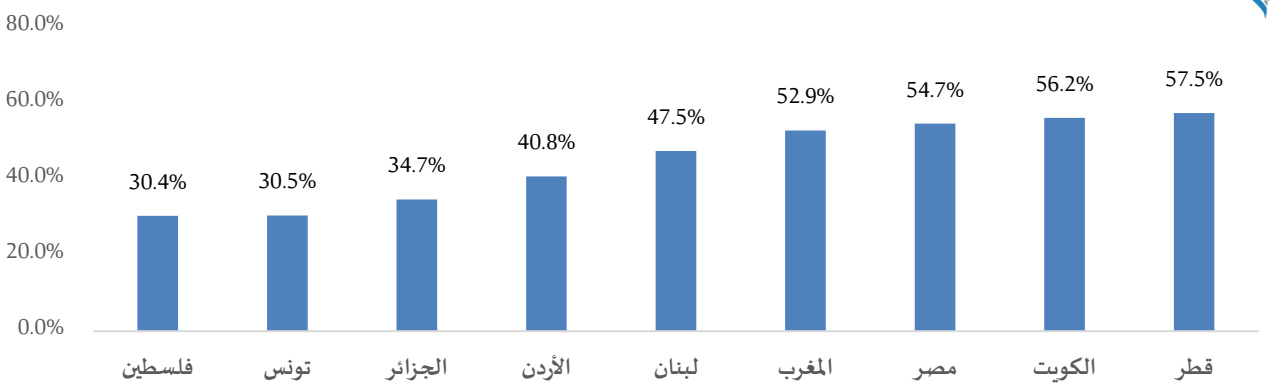

شكل 14 ب: الثقة في البنوك (عالمياً)

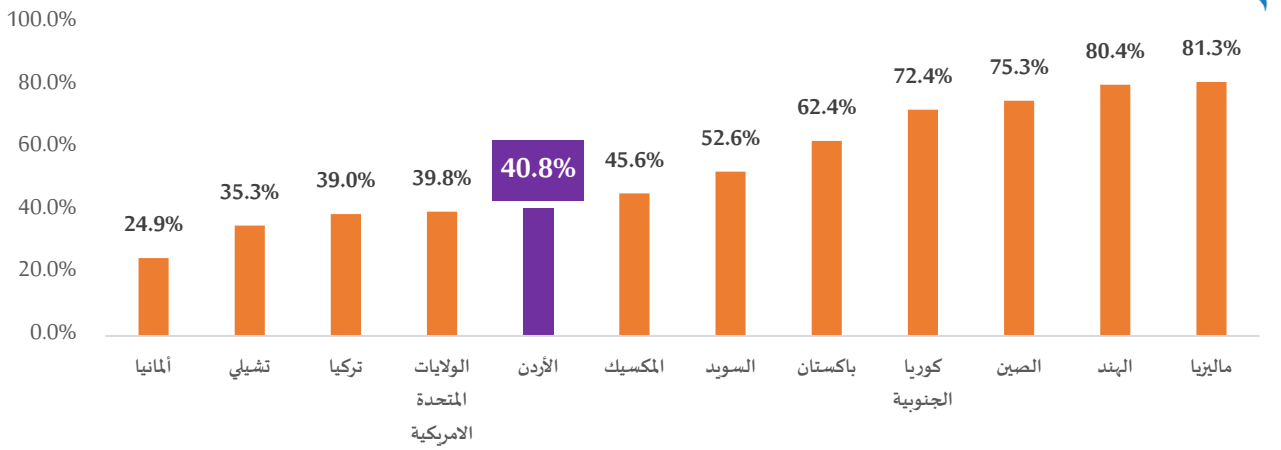

4.العوامل المؤثرة على الثقة في المؤسسات الأردنية

سيتم في هذا القسم دراسة كيفية تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية (مثل العمر والجنس والتعليم والدخل والرضا عن المدارس وغيرها) على الثقة. من المهم ملاحظة أن محددات الثقة في القوات المسلحة وفي الشرطة وفي الأحزاب السياسية لن يتم البحث فيها، والسبب وراء هذا هو إما ارتفاع نسبة الثقة (القوات المسلحة والشرطة) أو انخفاض نسبة الثقة (الأحزاب السياسية). وبعبارة أخرى لا توفر البيانات تبايناً كافياً للتحليل.

شكل 7: ثقة الأردنيين في المؤسسات

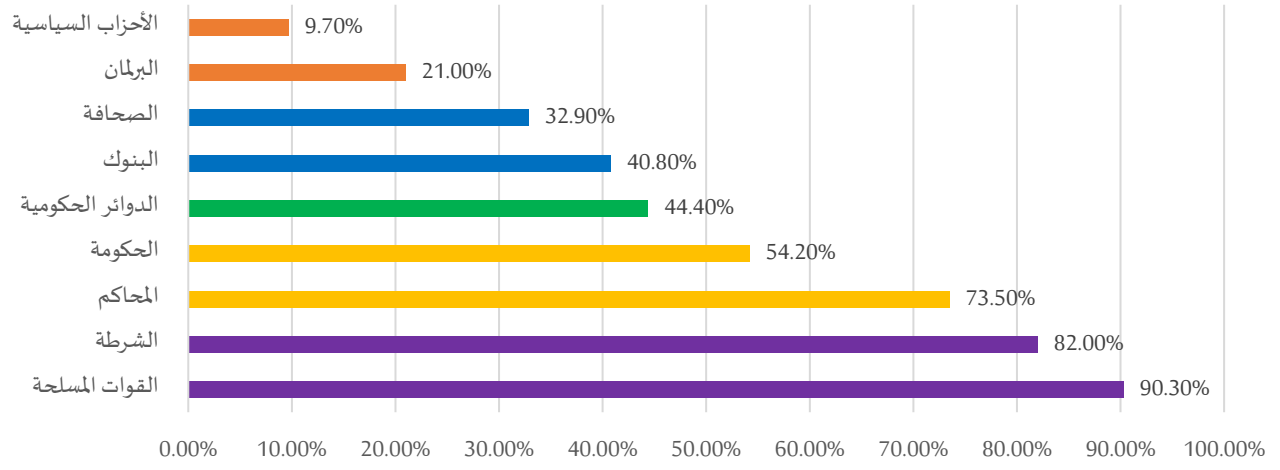

استناداً إلى تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني، ندرج أدناه بعض النتائج التي تم التوصل إليها:

1. لا يزيد العمر أو يقلل من احتمالية الثقة في الحكومة أو البرلمان أو الخدمة المدنية أو المحاكم أو الصحافة أو في البنوك. **الثقة في جميع المؤسسات لا علاقة لها بالسن.**

2. الجنس لا يزيد أو يقلل من احتمالية الثقة في الحكومة أو البرلمان أو الخدمة المدنية أو المحاكم أو الصحافة أو في البنوك. **الثقة في جميع المؤسسات لا علاقة لها بالجنس.**

3. يقلل مستوى التعليم من احتمالية الثقة في الحكومة وفي المحاكم وفي الصحافة. فالمزيد من التعليم، وخاصة على المستوى الجامعي، يؤدي إلى المزيد من عدم الثقة في الحكومة وفي المحاكم وفي الصحافة.

4. يزيد مستوى الدخل من احتمالية الثقة في البنوك فقط.

5. **لا تأثير للحالة الاجتماعية على الثقة في الحكومة والبرلمان والخدمة المدنية والمحاكم والصحافة والبنوك.**

6. درجة الرضا عن نوعية التعليم في المدارس يزيد من احتمال الثقة في الحكومة وفي الدوائر الحكومية.

7. درجة الرضا عن نوعية الخدمات الصحية يزيد من احتمال الثقة في الحكومة وفي الدوائر الحكومية.

5.أبعاد الثقة في المؤسسات الأردنية

ان مستويات الثقة المرتفعة نسبياً في القوات المسلحة الأردنية والشرطة والمحاكم مشجعة لعدة أسباب، بما فيها حالة عدم الاستقرار التي ما زالت المنطقة تمر بها، ومن الصواب أن نتوقع ارتفاع مستوى الثقة لدى الأردنيين في هذه المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن الثقة في الحكومة والدوائر الحكومية والبنوك على ما يرام نسبياً، فإن مستوى الثقة في البرلمان والأحزاب السياسية والصحافة تحتاج إلى الكثير من الاهتمام باعتبارها عنصراً هاماً في رأس المال الاجتماعي الأردني، يجب أن تتحسن الثقة في هذه المؤسسات لتمكينها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والسياسية في الأردن.

يعتبر التعليم قضية مركزية في تحليل منتدى الاستراتيجيات. وتشير النتائج إلى أن الأردنيين الذين يتمتعون بمزيد من التعليم يميلون إلى عدم الثقة في الحكومة وفي الصحافة. من ناحية أخرى، لا يبدو أن التعليم يؤثر على الثقة في المؤسسات الأخرى. كما أنه من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الأردنيين الراضين عن نوعية الخدمات الصحية المتاحة والمدارس يميلون إلى التعبير عن المزيد من الثقة في الحكومة. وأخيراً، فإن مستوى الدخل له صلة بالثقة في البنوك فقط. ويبدو أن الأفراد ذوي الدخل الأعلى يثقون في البنوك أكثر من الأفراد ذوي الدخل المنخفض.

واستناداً إلى الاستنتاجات المذكورة أعلاه، يطرح منتدى الاستراتيجيات الأسباب التالية لأهمية الثقة في جميع المؤسسات، والآثار المترتبة على اتخاذ السياسات.

أولاً، إن الثقة مهمة في إنجاح مجموعة واسعة من السياسات العامة التي تعتمد على استجابات المواطن.

ثانياً، لا يمكن التقليل من أهمية الثقة في ثقة المستثمرين والمستهلكين.

ثالثاً، إن مسألة الثقة ضرورية في العديد من الأنشطة الاقتصادية، وأبرزها التمويل. إن فهم ما يشكل الثقة في البنوك هو أمر حاسم في تصميم سياسات فعالة لتعزيز الاشتمال المالي.

رابعاً، إن الثقة في المؤسسات أمر ضروري في انجاح العديد من السياسات والبرامج الحكومية التي تعتمد على تعاون وامتثال المواطنين. في هذا السياق، تظهر الأدلة الدولية أن الثقة في الحكومة تعزز "الرغبة" لدفع الضرائب.

"الثقة في الحكومة يمكن أن تعتمد على تجارب المواطنين عند تلقيهم الخدمات العامة. ويعتبر التفاعل بين المواطن والدولة عاملاً حاسماً في الثقة في الحكومة. وفي ظل القيود المالية الضيقة والتوقعات المتزايدة، تقوم الحكومات بإشراك المواطنين بشكل متزايد لضمان الجودة والاستجابة وفي نهاية المطاف، الثقة في الخدمات العامة" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

"بالنسبة للمواطنين: إن العدل والإنصاف وسيادة القانون في تقديم الخدمات العامة أمر مهم.
بالنسبة للشركات: من المهم أن تكون هناك مصداقية وثقة في الحاكمية التنظيمية للاستثمار والنمو.
بالنسبة للإدارات العامة: من المهم أن يكون لدى أصحاب المصلحة ثقة في كفاءة واستخدام الخدمات العامة والتي تحقق المنفعة المتساوية لجميع المواطنين وحماية البيئة"(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

خامساً، لا يجب التقليل من أهمية الثقة في الحكومة، فالأدلة العالمية تبين أن الثقة في الحكومة تعزز الثقة في المؤسسات الأخرى والمؤسسات ذات الصلة مثل البرلمان. واستناداً إلى تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني، **يجب على الحكومة أن تجد الطرق والوسائل التي تضمن توفير خدمات عامة كافية وفعالة، وخاصة في المدارس والصحة. حيث تشير الأرقام والتحليل لأهمية ذلك في زيادة الثقة في الحكومة.**

سادساً، في ظل الارتفاع المستمر في معدل البطالة بين الذكور والإناث الأردنيين الذين يحملون شهادة جامعية أو أكثر نرى تأكيد ذلك في مستويات الثقة في الحكومة، **حيث أنه كلما زاد مستوى التعليم كانت الثقة أقل في الحكومة وهذه القضية تحتاج إلى التعامل معها من خلال الحوار العام حول تحديات إيجاد فرص عمل كافية لهذا الجانب من القوى العاملة.**

المراجع

Becker, G. (1964), "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education", National Bureau of Economic Research (NBER), NY.

Burt, R. (1992), Structural Holes: The Social Structure of Competition, Harvard University Press, Cambridge.

Elkhuizen, L., N. Hermes, J. Jacobs and A. Meesters (2017), "Financial Development, Financial Liberalization, and Social Capital", Applied Economics.

Fukuyama, F. (1997), "Social capital and the modern capitalist economy: Creating a high trust workplace", Stern Business Magazine 4.

Gould, E. and A. Hijzen (2017), "In Equality We Trust", Finance & Development 54, IMF.

Mincer, J. (1970), "The Distribution of Labor Incomes: A Survey with Special Reference to the Human Capital Approach", Journal of Economic Literature 8.

Mincer, J. (1974), "Schooling, Experience, and Earnings" National Bureau of Economic Research (NBER), NY.

OECD (2001), "The Well-being of Nations: The Role of Human and Social Capital" available at: http://dx.doi.org/10.1787/9789264189515-en.

OECD (2017), "OECD Economic Surveys – Latvia" OECD Publishing, Paris.

Portes, A. (1998), "Social Capital: its Origins and Applications in Modern Sociology", Annual Review of Sociology 24.

Putnam, R. (2000), "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", Simon and Schuster, New York.

Schultz, T. (1961), "Investment in Human Capital", American Economic Review 51.

ملحق أ

لتقييم محددات الثقة، نقوم بتنفيذ تقديرات لوجيت للمعادلة التالية:

$$\text{الثقة}_i = \alpha_0 + \beta 1 \text{Age}_i + \beta_2 \text{Gender}_i + \beta_3 \text{Education}_i + \beta_4 \text{Income}_i + \beta_5 \text{SocialStatus}_i + \beta_6 \text{Schools}_i + \beta_7 \text{HealthServices}_i + \varepsilon_{i+}$$

حيث أن الثقة هي المتغير الترتيبي و(i) يمثل فرداً واحداً معيناً. كما هو متوقع في مثل هذه التدريبات، الثقة تساوي 1 إذا كان جواب الفرد هو انه يثق بالمؤسسة، وصفر خلاف ذلك. العمر هو عمر الفرد بالسنوات. الجنس هو رقم ثنائي يساوي 0 للذكور و1 للإناث. التعليم يساوي 1 إذا كان الفرد لديه تعليم ثانوي أو أقل و0 خلاف ذلك. الدخل هو رقم ثنائي يساوي 0 إذا كان الفرد ينتمي إلى النصف الأول من مجموعة مقياس الدخل، و1 خلاف ذلك. الوضع الاجتماعي إما متزوج (0) أو 1 خلاف ذلك. المدارس والخدمات الصحية تشير إلى رضا المستجيبين في نوعية المدارس والخدمات الصحية ويساوي 0 إذا لم يكن راضياً، و1 إذا كان راضياً.

الجدول 1: محددات الثقة في الحكومة

المتغير	المعامل	المعامل
العمر	0.002	0.002
الجنس	0.138	0.200
التعليم	-0.487*	-0.413*
الدخل	-0.132	-0.207
الحالة الاجتماعية	-0.116	-0.067
الرضا عن المدارس	---	0.390*
الرضا عن الخدمات الصحية	---	0.471*
* تعني الدلالة الإحصائية ودرجة الثقة 99%.		

الجدول 2: محددات الثقة في الدوائر الحكومية

المتغير	المعامل	المعامل
العمر	0.001	-0.001
الجنس	-0.067	-0.015
التعليم	-0.156	-0.085
الدخل	-0.169	-0.236
الحالة الاجتماعية	-0.255	-0.213
الرضا عن المدارس	---	0.306**
الرضا عن الخدمات الصحية	---	0.355**
* تعني الدلالة الإحصائية ودرجة الثقة 99% و95% على التوالي.		

الجدول 3: محددات الثقة في المحاكم

المتغير	المعامل	المعامل
العمر	-0.007	-0.007
الجنس	-0.122	-0.028
التعليم	-0.361*	-0.269**
الدخل	-0.242***	-0.307**
الحالة الاجتماعية	-0.090	-0.050
الرضا عن المدارس	---	0.094
الرضا عن الخدمات الصحية	---	0.021
* تعني الدلالة الإحصائية ودرجة الثقة 99% و95% و90% على التوالي.		

الجدول 4: محددات الثقة في البرلمان

المتغير	المعامل	المعامل
العمر	0.005	0.005
الجنس	0.159	0.181
التعليم	-0.184	-0.144
الدخل	-0.007	-0.042
الحالة الاجتماعية	-0.134	-0.130
الرضا عن المدارس	---	0.023
الرضا عن الخدمات الصحية	---	0.297
* تعني الدلالة الإحصائية ودرجة الثقة 99%.		

الجدول 5: محددات الثقة في الصحافة

المتغير	المعامل
العمر	-0.003
الجنس	0.118
التعليم	-0.283**
الدخل	-0.107
الحالة الاجتماعية	-0.126
** تعني الدلالة الإحصائية ودرجة الثقة 95%.	

الجدول 6: محددات الثقة في البنوك

المتغير	المعامل
العمر	-0.002
الجنس	0.001
التعليم	-0.048
الدخل	0.220**
الحالة الاجتماعية	-0.094
** تعني الدلالة الإحصائية ودرجة الثقة 95%.	

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦١ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦١ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF